مجلس التعاون

الغرفة" العُمانية تناقش أثر الأزمة المالية على قطاع التأمين

مسقط/ العمانية:

تنظم لجنة التأمين بغرفة تجارة وصناعة عمان حلقة عمل بعنوان «الفرص والتحديات لنمو قطاع التأمين بالسلطنة». تقام الحلقة التي يشارك بها عدد من ممثلي شركات التأمين والبنوك العاملة بالسلطنة بفرع الغرفة بصحار.

وستتطرق الحلقة إلى عدد من المحاور أهمها أثر الأزمة المالية التي يواجهها العالم على قطاع التأمين بالسلطنة كما ستناقش الحلقة الاحتياطات والإجراءات التي يجب أن تتبعها شركات التأمين في ظل الأزمة المالية كما سيبحث المشاركون في الحلقة المنتجات الجديدة التي تقوم لجنة التأمين بدراستها مثل «التأمين الزراعي والصحي» كما ستقوم هيئة سوق المال بإلقاء ورقة عمل خلال الحلقة تركز فيها على«تطور قانون الملاءة المالية (رقم 2) وأثره على شركات التأمين بالسلطنة».

وتهدف الحلقة التي ستقام على مدار يوم كامل إلى بحث الأمور التي من شأنها الإسهام في تطوير قطاع التأمين بالسلطنة ولرفع كفاءة العاملين في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة إجمالي أقساط التأمين المحتفظة الذي سيكون لها انعكاس إيجابي على الناتج المحلي.

تشارك غرفة تجارة وصناعة عمان بوفد من أعضاء منتدى رواد الأعمال بالغرفة برئاسة يوسف بن يعقوب البوسعيدي عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس المنتدى في فعاليات المنتدى الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يعقد بأبوظبي خلال الفترة من 15الى 16 من الشهر الجاري.

يناقش المنتدى العديد من المحاور الجوهرية التي تسهم في نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة حيث سيتطرق المنتدى إلى مناقشة أهمية هذه المشاريع وضرورة إيجاد أطر قانونية وتشريعية لتنظيمها كما سيبحث المنتدى المعوقات والمشاكل التي تواجهها وسيتطرق إلى مشاريع المرأة وتوجهها للاستثمار في هذه المشاريع كما سيركز المنتدى على دور صناديق التمويل والمصارف في تنشيط وازدهار قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويقام على هامش المنتدى الذي سيشارك فيه خبراء دوليون ومنظمات عربية ودولية متخصصة معرضا خاصا بالمشروعات الصغيرة الريادية.

مسقط

أضواء

تحية إلى القطرية العاملة

عبدالله إبراهيم

المرأة في قطر دخلت سوق العمل والاستثمار بجدارة وتفوق يحسبان لها بل وأصبحت قوة فاعلة ومؤثرة في قطاع العمل والاستثمار في قطر والعالم العربي.

كل هذا دون أن تتخلى عن مبادئها ولا عن عادات وتقاليد مجتمعها فاستطاعت أن تتطور من داخل بيئتها الملتزمة وملامحها الهادئة.

الى جانب حضورها في كل منشآت الدولة في البنوك والوزارات والمدارس والمؤسسات والهيئات الاجتماعية في عباءتها الخليجية السمراء خير مثال للمرأة العاملة العصرية والملتزمة أيضاً.

وما تشهده قطر الآن من نهضة فكرية واقتصادية وتشجيع للاستثمار والمستثمرين فتح لها الباب لتنطلق في سماء النجاح والتفوق فاليوم لم نعد نقول رجال أعمال قطريون فحسب بل أصبح هناك أيضاً نساء أعمال قطريات.

وإنه لشيء يدعو للفخر والامتنان أن نعلم أن عدد النساء اللاتي ترشحن لجائزة قطر لسيدات الأعمال للعام 2008 هو 1200 سيدة.

فالمرأة القطرية أصبحت نموذجاً جميلا للمرأة العربية.. فتحية للمرأة القطرية العاملة.

عن/ صحيفة (الراية) القطرية

سلطنة عُمان تؤكد مع المجتمع الدولي مكافحة جرائم الاتجـار بالبشر

مسقط/ العمانية:

أكدت معالي الدكتورة شريفة بنت خلفان اليحيائية وزيرة التنمية الاجتماعية على استمرار السلطنة في تعاونها البناء مع المجتمع الدولي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ومنع استغلال الاطفال جنسيا وكذلك اضطلاعها بمسؤولياتها في اطار القانون الدولي وبروتوكول الامم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر الذي صادقت عليه السلطنة، ولتحقيق المزيد من التعزيز لالتزام عمان بحماية كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته، فقد أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم — حفظه الله — المرسوم السلطاني رقم 124/2008 بإنشاء لجنة حقوق الإنسان وتحديد امتيازاتها واختصاصاتها. ويوضح إنشاء هذه اللجنة حرص جلالته على تمثيل القطاعين الرسمي والأهلي وحماية حقوق الانسان وحرياته في سلطنة عمان.

وتم تعزيزه بصدور المرسوم السلطاني رقم 126/2008 بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر، مشيرة إلى أن اول خطوط الدفاع ضد الإساءة والاستغلال الجنسي للأطفال تمثله الأسرة الواعية والقوية والمتماسكة.

جاء ذلك في المداخلة التي قدمتها معالي الدكتورة شريفة بنت خلفان اليحيائية وزيرة التنمية الاجتماعية في المؤتمر العالمي الثالث حول الاستغلال الجنسي للاطفال والمراهقين الذي يعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل ويشارك فيه أكثر من ثلاثة آلاف شخص من خمس قارات، 300 منهم من المراهقين. وقد افتتح المؤتمر الرئيس البرازيلي.

وقالت وزيرة التنمية الاجتماعية: يرفض المجتمع العماني بقوة كل أنواع الاستغلال الجنسي للإنسان حيث أن ذلك يتعارض مع القيم والأخلاق والتقاليد الإسلامية والعمانية. وفي الوقت الذي يضمن فيه القانون الأساسي لسلطنة عمان حماية كل المواطنين والمقيمين من جميع أنواع العنف بما في ذلك الاستغلال الجنسي، فإن التشريعات القانونية المحلية تمنع تحديدا استغلال الأطفال جنسياً، كما تمنع تجارة الرقيق وصناعة أو حيازة أو توزيع المواد الجنسية الاباحية بأية صورة من الصور. إضافة إلى ذلك، فقد تم إنجاز المسودة الأولى من قانون خاص بالطفل تتم مراجعتها حاليا من قبل الجهات الرسمية والأهلية المختصة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مهام واختصاصات اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة والتنمية تشمل أيضاً مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالأسرة والطفولة واقتراح تطويرها أوتعديلها حيثما لزم.

وحول الاجراءات التي تتبعها السلطنة لحماية الاطفال من الاستغلال الجنسي قالت وزيرة التنمية الاجتماعية: تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع العديد من الجهات الرسمية بالسلطنة بالتعاون للوقاية اللازمة لحماية الأسر والأطفال وتقديم العون السريع لمن يحتاجونه، وفي اطار ذلك فقد أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية في بدايات عام 2008 قراراً وزارياً بتشكيل فرق عمل تغطي جميع مناطق السلطنة، وتهدف لحماية الأطفال والأسر من جميع أشكال الإساءة، كما تختص بتقييم أحوال الأطفال والأسر التي تحتاج إلى التدخل السريع وتقديم العون والدعم وفق ما يقتضي الحال.

وطرقت وزيرة التنمية الاجتماعية في مداخلتها التي قدمتها من بين 125 ممثلا لبلدان العالم المختلفة إلى الانجازات العالمية في مجال الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين مؤكدة ان هناك الكثير من الانجازات المهمة التي تحققت منذ مؤتمرات ستوكهولم ويوكوهاما العالمية في هذا الشأن. ولكن الواقع المرير يشير إلى أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على نطاق عالمي ما زال يدمر حياة الملايين من الأطفال. وفي اعتقادي ان الإنترنت قد أصبحت احدى القنوات الأساسية في انتشار تجارة الجنس وجذب واستغلال الأطفال في صناعة وتوزيع المواد الجنسية الخليعة. وفي الوقت ذاته فقد أصبحت الإنترنت أيضاً عاملاً أساسياً في تسهيل تخاطب من يعملون في ترويج تجارة الجنس، وبذلك فهي تستدعي منا في هذا المؤتمر العالمي اهتماماً أكبر، وتعاوناً كبيراً للخروج باستراتيجيات فاعلة في هذا الأمر.

هذا ويهدف هذا المؤتمر إلى التعبئة الدولية من أجل كفالة حماية حقوق الأطفال والمراهقين بطرق منها: تحليل التحديات الجديدة وأبعاد الاستغلال الجنسي في الوقت المعاصر. وذلك من أجل الوقوف على التطورات الايجابية وأوجه القصور في إطار العمل القانوني وتحديد المسؤوليات وتبادل الخبرات بشأن التنفيذ فيما بين الوكالات المعنية بمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين وتطوير الاستراتيجيات والأهداف التي يمكن الاتفاق عليها في إطار التعاون الدولي.

وعلى مدار الأيام الماضية فقد شهد المؤتمر محاورات ومناقشات وطرح أوراق عمل حيث تمت مناقشة أشكال الاستغلال وصورته الجديدة وقد قدمت في هذا الجانب أوراق عمل تضمنت آلاتجار بالأطفال والمراهقين للاستغلال الجنسي واستغلال الأطفال والمراهقين جنسيا والاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة وجرائم الانترنت والتقنيات الحديثة.

كما تضمن المؤتمر مراجعة للإطار القانوني ومسؤوليته والتي طرح فيها المشاركون عدة أوراق عمل منها مراجعة القانون حول الإساءة الجنسية للأطفال والمراهقين وتنفيذ البروتوكول الاختياري والمسؤولية والحصانة والإجراءات المتبعة للتحريات الخاصة.

وحول السياسات المتكاملة فيما بين الوكالات العالمية في مجالات الاستغلال الجنسي تم التطرق إلى بناء سياسات عامة فيما بين الوكالات والتعاون بين المستويات الحكومية المختلفة والتكامل مع النظام القضائي ودور وكالات التدريب.

كما تضمن المؤتمر حوارا رفيع المستوى في مجال المبادرات والمسؤولية الاجتماعية، وركز فيها الحوار على السوق والتنظيم الذاتي للقطاع الخاص ودور الأنظمة المالية العالمية والمبادرات الجديدة في الإعلان عن الحقوق والممارسات التجارية الجيدة والمبادرات الخاصة والسياسات العامة.

وفي مجال استراتيجيات للتعاون الدولي تركزت أوراق العمل حول الجرائم وأنظمة المعلومات واستعراض تجارب الوكالات الدولية والمنظمات ومراقبة وتقييم التقدم المحرز بعد المؤتمرات السابقة.

وكان الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا قد حث في خطابه الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر الآباء والامهات إلى توعية ابنائهم وتثقيفهم تجاه جرائم الاتجار بالبشر خصوصا في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال حيث قال: ينبغي أن تدرك الاسرة أن إعطاء التثقيف الجنسي في المنزل لا يقل أهمية عن تقديم الغذاء والمأوى، كما أكد على أهمية التعامل مع هذا الشأن في المناهج الدراسية في المدارس.

من جانبها أكدت آن م. فينمان، المديرة التنفيذية لليونيسف بأن «الاستغلال الجنسي يترك لدى الأطفال جراحاً نفسية وأحيانا جسدية غائرة، ويقلص آمالهم في الحياة الكريمة. ولا يوجد بلد أو منطقة بمأمن من ذلك، ولا يوجد أبرياء بين من يقفون متفرجين عليه».

واضافت في كلمتها التي ألقتها في افتتاح المؤتمر بأن الاستغلال الجنسي يشكل انتهاكا لحق الطفل في الرعاية والحماية موضحا آن المؤتمر سيناقش العديد من المحاور في هذا الشأن ومنها الاستغلال الجنسي في نطاق الأسرة، وزواج الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال الذين يعملون كخدم في المنازل، وصناعة الجنس التجاري، واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، والاستغلال الجنسي للأطفال في الفضاء الإلكتروني.

وبعد مرور سبع سنوات على المؤتمر العالمي الأخير، الذي عقد في يوكوهاما باليابان في عام ،2001 والذي ركز كليا على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، سوف يناقش مؤتمر البرازيل أيضاً استراتيجيات مكافحة الأشكال غير التجارية للاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي

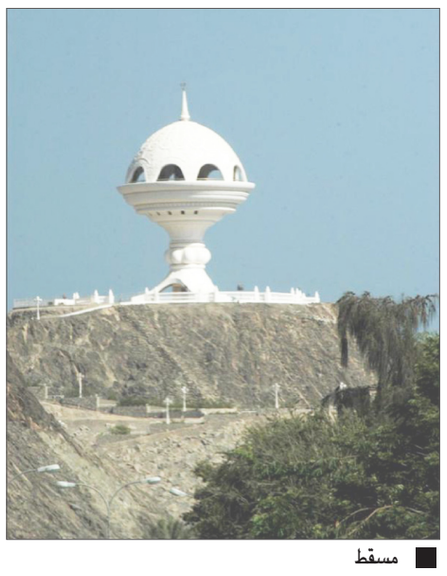

مسقط

شركة «إيمال» الإماراتية توقع عقد إنشاء مصنع بـ 100 مليون دولار

أبوظبي/وام:

وقعت شركة الإمارات للألمنيوم «إيمال» عقداً بقيمة 100 مليون دولار مع شركتي «إي سي إل» و«كيمب» اللتين تعدان من أكبر الشركات العالمية في قطاع صناعة صهر الألمنيوم لتوريد أحدث المعدات والتقنيات لمصنع تقضيب الأقطاب الموجبة (الأنود) ووحدة إزالة الرواسب الساخنة لمصهر الشركة في منطقة الطويلة بأبوظبي.

وتنص بنود العقد المبرم الذي تقوده شركة «إي سي إل»، على أن تقوم الشركة بتوريد معدات حديثة من تصميمها لتنظيف بقايا الأقطاب مع مثبتاتها باستخدام تقنية الضغط، في حين تتولى شركة «كيمب» تصميم وتوريد معدات حديثة لإزالة الرواسب الساخنة.

وستتولى الشركتان مسؤولية عمليات توريد وتركيب المعدات المتفق عليها، بالإضافة للقيام بأعمال تشييد المباني المخصصة.

وتعد تقنية شركة «كيمب» للحد من الانبعاثات إحدى التقنيات المبتكرة والرائدة في مجال صناعة صهر الألمنيوم عالمياً. حيث تقوم هذه التقنية بالحد من انبعاثات غاز فلوريد الهيدروجين إلى الغلاف الجوي وإزالة الرواسب الساخنة من أعقاب الأقطاب الموجبة، وذلك في بيئة عمل مغلقة وذات تحكم عالي. كما تقوم بإعادة تدوير الفلوريد بعد نقل غاز فلوريد الهيدروجين إلى مركز معالجة الغازات.

وعند استعمال «إيمال» لهذه التقنية الحديثة والصديقة للبيئة، فإنها تستغني عن تخزين أعقاب الأقطاب المستهلكة للتبريد وذلك لان معالجتها وتدويرها يتم آلياً ودون الحاجة للتبريد. وبالتالي تقلل من عمليات الجرد و تخفض مساحات التخزين ومتطلبات حركة الشاحنات داخل الموقع.

وقال دنكن هيديتش المدير التنفيذي لشركة «إيمال»: إننا في شركة الإمارات للألمنيوم ملتزمون دوماً باستخدام أحدث التقنيات المتاحة عالمياً، والتي تتمتع بكفاءة تشغيلية عالية بجانب محافظتها على البيئة. وستمكننا هذه الشراكة الفريدة من تحقيق ما تلتزم به «إيمال»، بالإضافة لإسهامها في خفض النفقات وزيادة كفاءة الإنتاج.

وإيمال« مشروع مشترك بين ألمونيوم دبي «دوبال» وشركة مبادلة، وتم إنشاؤها في شهر فبراير من العام 2007 بغرض تأسيس أكبر موقع منفرد في العالم لصهر الألمنيوم. وسيتم بناء المشروع على مرحلتين باستخدام تقنيات إماراتية متقدمة. وستتمكن «إيمال» في نهاية المرحلة الأولى التي سيتم إكمالها في العام 2010 من إنتاج 700 ألف طن من الألمنيوم كل عام.

ابو ظبي

تقرير: السعودية الشريك التجاري الثاني لقطر

الرياض/قنا:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر تطورات كبيرة، وأصبحت المملكة الشريك التجاري الثاني لدولة قطر بإجمالي حجم تبادل تجاري بلغ 5540 مليون ريال سعودي في العام الماضي 2007م.

وذكرت وكالة الانباء السعودية في تقرير ان الخبراء اكدوا أن العلاقات الاقتصادية السعودية القطرية مؤهلة للتطور في ظل الجهود التي تبذلها قيادتا البلدين، وفي ضوء مجلس التنسيق السعودي القطري الذي أنشئ مؤخرا برئاسة سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران بالمملكة العربية السعودية، وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد بدولة قطر، وتبدأ أعمال اجتماعه الأول في مدينة الرياض بعد غد الثلاثاء.

وتوقع الخبراء زيادة الوفود التجارية المتبادلة بين البلدين خلال الفترة المقبلة إضافة إلي الاتجاه للمشروعات المشتركة.

وتكشف الإحصاءات عن التطور الكبير في العلاقات التجارية بين البلدين حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2002م 1514 مليون ريال وارتفع في العام 2003م إلى 2018 مليون ريال ثم إلى 2651 في عام 2004م، وواصل ارتفاعه في عام 2005م إلى 3137 ثم إلى 4010 ملاين ريال في العام 2006م ليستقر عند 5540 مليون ريال في العام 2007م.

وبلغت الصادرات السعودية لقطر عام 2002 م 970 مليون ريال وزادت في عام 2003 م لتصل إلى 1383 مليون ريال وواصلت الارتفاع في عام 2004 إلى 1944 مليون ريال وفي عام 2005 وصلت إلى 2659 مليون ريال، وفي العام 2006 بلغت 4807 ملايين ريال وقفزت في العام 2007 إلى 6490 مليون ريال.

في حين ارتفعت واردات المملكة من قطر من 544 مليون ريال في العام 2002 م إلى 635 مليونا في عام 2003م ثم إلى 707 ملايين ريال في العام 2004م وتراجعت في العام 2005 إلى 478 مليون ريال، بيد أنها عادت إلى الارتفاع في العام 2006م، ووصلت إلى 797 مليون ريال وفي العام الماضي 2007م بلغت 950 مليون ريال.

وتمحور التبادل التجاري بين البلدين في السلع والمعدات الكهربائية والمصنوعات من الحديد والصلب والألبان ومنتجات صناعة الألبان والألمنيوم ومصنوعاته والإسمنت البورتلاندي والمواسير والأنابيب والبتروكيماويات.

وتعكس هذه الأرقام أن المملكة العربية السعودية ودولة قطر من أبرز الشركاء التجاريين في المنطقة.

مدينة دبي الملاحية تشغل المنطقة الصناعية في 2010

أبوظبي/وام:

كشف نوفل الجوراني المدير التنفيذي للتسويق في مدينة دبي الملاحية لـ «البيان الاقتصادي» أن المدينة ستشغل المنطقة الصناعية بالكامل بحلول 2010 وذلك قبل الفترة المحدد سابقا، وسيتم تشغيل المنطقة التجارية في 2012 وفق الخطة المقررة. وذكر أن عمليات إنشاء البنى التحتية للمشروع مستمرة في المنطقتين، وقد بلغت نسبتها 85% في الصناعية و65% في التجارية.

ويقدر حجم استثمارات البنى التحتية في المنطقة الصناعية بنحو 4 مليارات درهم، فيما لم تحدد بعد قيمة الاستثمار للمنطقة التجارية. ومن جهة أخرى أكد الجوراني: أن المسؤولين في المدينة الملاحية يجرون محادثات مع كافة الجهات العالمية والمحلية لتطوير المركز الملاحي الذي يعد الأول من نوعه. وأضاف: مدينة دبي الملاحية قامت برؤية من قيادتنا الرشيدة لجعله مركزًا ذات طابع محلي ودولي ليلبي احتياجات القطاع المحلي والدولي بشكل أساسي.

ونوه الجوراني إلى أن ما يزيد على 1000 شركة أبدت رغبتها للانضمام بالمركز الملاحي وذلك لوجود عدة عوامل منها البنية التحتية المتوافقة مع المعايير الدولية، ووجود التشريعات القانونية المطبقة، لاختلاف القطاع الملاحي الذي يتميز بتطبيق ما بين 50 إلى 100 قانون على الأقل وبدورها تقوم سلطة مدينة دبي الملاحية على تسهيل أمور أكثر من 5000 شركة ملاحية من خلال توفير الغطاء القانوني لإدارة الأعمال من حيث الجوانب المالية والتأمين والخلافات البحرية وتشغيل السفن.

وحول عمليات القرصنة قال الجوراني: القرصنة قضية دولية وهي تخص أصحاب السفن والأساطيل والبضائع المشحونة في المقام الأول وليس الجهات الاستثمارية كدبي الملاحية ومنه يجب على الجهات الدولية والعالمية التصدي ووضع سياسة عالمية موحدة للقضاء عليها، كما التي فرضت على القرصنة البرية الإرهاب.

وحول القطاع الملاحي وتأثيرات الأزمة أشار الجوراني إلى دبي والمنطقة عاشت شهر عسل طويل في السنين القليل الماضية، والآن ستشهد الصناعة حالة من إعادة التوازن وقال: 30% من أسباب الأزمة قائم على أسباب حقيقية و70% منها مبالغات نفسية والأعمال التي بنيت على أسس صحيحة سواء كانت تجارية أم ملاحية ستواجه الأزمة وستخرج قوية أما الأخرى ستعاني الكثير من الصعوبات وستنتهي ومن جهة أخرى أشاد الجوراني بإيجابية الأزمة قائلا: تكمن ايجابية الأزمة في إعادة التوازن بين البضائع المراد نقلها بحراً وأعداد السفن والناقلات البحرية.

كما تساهم الأزمة في تصفية الشركات التي لا تحمل أسس وقواعد تجارية، وتلك الايجابيات تعمل على خفض حجم التضخم.

وعلى هامش سيتريد الملاحي 2008 عرضت مدينة دبي الملاحية، المركز الملاحي ومجموعة أخرى من مرافقها الخاصة بالقطاع الملاحي، وذلك بغرض تعريف العالم بالمركز كوجهة هامة للمؤسسات الملاحية ضمن أول مجمع ملاحي متكامل على مستوى العالم.

وقال عامر علي، المدير التنفيذي في مدينة دبي الملاحية: أظهرت دراسة أجرتها شركة ديت نورسك فريتاس الشهيرة للحلول الملاحية، بأن دبي ستكون واحدة من أهم المجمعات الملاحية على مستوى العالم. وقد اعتبرت مدينة دبي الملاحية، أحد العناصر الهامة التي ستساعد على تحويل دبي الى مركز نفوذ ملاحي في غضون الأعوام القليلة المقبلة، كما سيشكل المركز الملاحي الأساس فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية لـ «مدينة دبي الملاحية».

ويقع المركز الملاحي وسط مدينة دبي الملاحية، وبموقعه على طرف شبه الجزيرة البالغة مساحتها 227 هكتارا، يمثل المركز الملاحي نقطة حيوية في مدينة دبي الملاحية، حيث يعمل كعاصمة عالمية لخدمة كافة النشاطات التجارية الملاحية. ومن خلال تصميمه كمجمع حضري خاص بالشركات، يوفر المركز المرافق التجارية المتميزة التي تضم مجموعة من الخدمات الحديثة المتعلقة بإقامة المؤتمرات العالمية ومنافذ البيع بالتجزئة المؤلفة من محلات تجارية ومطاعم وأماكن مخصصة للمشي والتنزه فضلاً عن المسطحات الخضراء ومناطق الترفيه.

متفرقات

قطاع البتروكيماويات يمثل 15% من القيمة السوقية الإجمالية لدول التعاون

الدوحة

الدوحة/متابعات:

أصدرت شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) تقريراً بحثياً يصدر مرتين شهرياً بعنوان - "موجز عن قطاع البتروكيماويات" - لتقديم رؤية واضحة عن قطاع البتروكيماويات، أسرع القطاعات نمواً في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وأحد أهم القطاعات الصناعية في المنطقة.

تتمتع المنطقة بأكبر احتياطي من البترول والغاز يزيد من فرص الاستثمار في قطاع البتروكيماويات في المنطقة، وقد بلغت القيمة المقدرة للمشروعات المعلنة ما يزيد على 110 مليارات دولار، وتشير التوقعات إلى أن المنطقة ستعزز دورها المحوري في هذه الصناعة نتيجة للاستثمارات المتواصلة في هذا القطاع. كما تشير التوقعات إلى أن المصنعين المحليين في المنطقة سيحصلون على حصة من الإنتاج العالمي تبلغ 16% من إنتاج الإيثيلين -الذي يعد مادة بتروكيماوية أساسية، بينما بلغت حصتهم حوالي 9% في عام 2007.

وتمثل الشركات في قطاع البتروكيماويات حوالي 15% من القيمة السوقية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد لعبت هذه الشركات دوراً محورياً في نمو المنطقة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال المساهمة في نمو القطاعات وثيقة الصلة مثل قطاعات البنية التحتية والنقل وغيرها. وتعتقد سيكو أن مبادرتها الجديدة سوف تقدم للمستثمرين وسيلة لفهم ديناميكيات القطاع واتخاذ قرارات استثمارية بناء على دراية أفضل. وطبقاً لرؤية سيكو، فإن الحصول على الأسعار الإرشادية للسلع الأساسية بشكل منتظم يعتبر أمراً هاماً للمستثمرين في أي صناعة دورية مثل البتروكيماويات من أجل قياس تأثير الإيرادات، ومن هنا يمكن تطوير رؤية أكثر وضوحاً عن الاستثمار في هذا القطاع الديناميكي.

وسيتم نشر هذا التقرير مرتين شهرياً في يومي الأحد الثاني والرابع من كل شهر، وهو سيغطي التطورات الكبرى في صناعة البتروكيماويات والمعادن على المستوى العالمي خلال الأسبوعين السابقين. كما سيعمل هذا التقرير كذلك على تحليل مدى تأثير تدفق الأخبار العالمية حول هذا القطاع على شركات دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيقدم هذا التقرير كذلك تحليلاً لاتجاهات هامش السلع الرئيسية (البتروكيماويات والمخصبات) التي تنتجها شركات موجودة بدول مجلس التعاون الخليجي. ويقوم تحليل الهامش هذا على الأسعار الإرشادية للسلع على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يساعد هذا التحليل في فهم التأثير الهامشي لشركات البتروكيماويات المحلية، التي تتمتع بتوافر المواد الخام رخيصة الثمن (المواد الأولية). وتحصل معظم شركات البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي على الغاز بأسعار تتراوح بين 0.75 دولار أمريكي-مليون وحدة حرارية بريطانية إلى 1.5 دولار أمريكي-مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بالأسعار العالمية التي تزيد على 6 دولارات أمريكية-مليون وحدة حرارية بريطانية، وقد نتج عن هذه الميزة زيادة تواجد المنطقة بقوة في صناعة البتروكيماويات العالمية. وجدير بالذكر أن ما يزيد على 70% من تكلفة الإنتاج على مستوى العالم ترجع إلى تكلفة المواد الخام (المواد الأولية)، وقد أدى توفر المواد الأولية رخيصة الثمن إلى تقديم ميزة فريدة لشركات دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيتضمن التقرير قسما بعنوان Project Monitor (تفاصيل المشروعات) وهو سيقدم أحدث المعلومات للمستثمرين عن آخر التطورات الخاصة بمشروعات البتروكيماويات الكبرى التي تم الإعلان عنها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وسيساعد هذا القسم المستثمرين في تتبع تقدم المشروعات المختلفة، ومن ثم يمكنهم البحث عن بواعث تحقيق أرباح للشركات.